المواقف النّحوية لأبي جعفر النّحاس في كتابه (التُفاحة في النّحو)

The grammatical positions of Abu Jaafar al-Nahhas in his book (The Apple in Grammar)

اعداد/ يوسف حسن نوية نواي & د. يوسف علي محمَد علي
جامعة زاخو – كلية التربية – قسم النحو والصرف

تاريخ الاستلام: 2023/12/10 تاريخ القبول: 2023 /12/14 تاريخ النشر: 2024/1/15

الملخص:

تناولت هذه الدراســـة مواقف أبي جعفر النَّحاس في كتابة (التفاحة في النَّحو)، وقد هدفت هذه الدراســـة الى بيان مواقفه النحوية ومنهجه وقد اتبعت الدراســة المنهج الوصــفي التحليلي، وكان من أهم النتائج التي توصــلت اليها الدراســة: أنَّ أبا جعفر النحاس في منهجه قد انفرد بالرأي في بعض المواضع تفرد فيها: تسميته للأدوات العاملة؛ حروفاً كانت أم أفعالاً ام أسماء بـــ (الحروف)، إطلاقه تسمية (حروف الرفع) على كل كلمة يقع بعدها الاسم مرفوعاً مهما كان نوع هذه الكلمة ومعناها، أمَا المواضع التي وافق فيها البصريين؛ أنَّ الجَرَّ بعد الواو يكون بـ(رُبَّ) مضمرة، وأمَّا المواضــع التي وافق فيها الكوفيين فمنها: تجويزه إبدال بعض حروف الخفض من بعض، مثل: إبدال الباء بـــ (في)، نحو : (فلان بمكة أو في مكة)، تفرده ببعض المصــطلحات الخاصــة به، تمثل ذلك في خلطه بين آرائهم حيث اســتعمل مصــطلح (الجَرَّ والخفض)، ومصــطلح (المضــارع والمستقبل) في الموضع الواحد.

الكلمات المفتاحية: النحو، المضارع، المواقف، الافعال، التفاحة، الجر، الخفض.

Abstract

This study dealt with the positions of Abi Jaafar Al-Nahhas in writing (The Apple in Grammar), and this study aimed to explain his grammatical positions and his approach. Some places where it is unique: naming it for working tools; Letters, verbs, or names with (the letters), giving him the designation (the letters of the noun) for every word after which the noun is raised, regardless of the type and meaning of this word. As for the places where the visuals agreed; The preposition after the waw is with a pronoun (rab), and as for the places in which the Kufans agreed, among them: its permissibility to replace some lower letters with others, such as: replacing the ba with (in), towards: (so and so is in Makkah or in Makkah), His uniqueness with some of his own terms, represented in his confusion between their opinions, where he used the term (preposition and reduction), and the term (present and future) in the same position.

Keywords: syntax, present tense, attitudes, verbs, apple, preposition, reduction.

المقدمة:

يُعدُّ الامام العلامة اللغوي أبو جعفر النَحاس من علماء اللغة العربية وجها بذتها ،اذا كان نيراساً في الدراسات النَّحوية والصَرفية، وأكثر المؤرخون من مدحه وارشاده بمكانته العلمية، فقال القفطي عنه: (كان النَّحاس لامع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، وقد جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: المواقف النَحوية لأبي جعفر النَحاس في كتابه (التَفاحة في النحو)، دراسة وصفية تحليلية لإلقاء مزيد من الضوء على موافقه وأرائه.

ولعلَ من الاسباب الاساسية لاختيار هذا الموضوع إنَّ كتاب التفاحة في النَّحو هو من كتب المختصرات النحوية التي تشمل من التراث ما تستقيم به السليقة، وتزداد به الثروة، ومن بين من حمل هذا التراث العالم العربي أبو جعفر النَّحاس، مما دفعني بشدة الى أنَّ اغوص في بحره، وأيضاً تفَرّد الموضوع سبب ثاني، أما أهمية هذه الدراسة فتأتي من أهميَة كتاب (التفاحة في النَّحو) باعتباره من كتب التيسير النحوي، وتهدف الدراسة الى الوقوف على سيرة النحاس من خلال مسيرته العلمية وما خلَفه من آثار علمية ثرَة ومنهجه الذي اتبعه، وكذلك الوقوف على مواقفه النَّحوية التي كانت ذات اثر واضح في الدرس النحوي.

التعريف بالنحَّاس وكتاب التفاحة في النَّحو:

اسمه:

هو أحمد بن محمَّد بن اسماعيل بن يونس المرادِّي، يعرَّف ب (ابن النحَّاس)، أَبو جعفر النَّحوي المصري، من أهل الفضل الشائع ، والعلم الذائع[i]

وقد ذكر القفطي ما جاء في نسبه بأَنَّه': (أحمد بن محمَّد إسماعيل بن يونس المرادي، أبو جعفر النَّحاس، النحوي المصري ،كان من أهل العلم بالفقه والقرآن).

وقد ذكر القفطي ما جاء في نسبه بأَنَّه': (أحمد بن محمَّد إسماعيل بن يونس المرادي ، أبو جعفر النَّحاس، النحوي المصري ،كان من أهل العلم بالفقه والقرآن).[ii]

وقد ذُكر في النجوم الزاهرة[iii] : (أَنَّهُ أحمد بن محمَّد بن اسماعيل العلامة أبو جعفر النَّحاس المصري، كان من نظراء بن الأَنباري ونفطويه ، كما ذكر الذهبي ذلك، واضاف أَنَّه' من اذكياء العالم)[iv].

أما ابن الانباري؛ فقد ذكر(أَنَّه' ابو جعفر احمد بن محمَّد بن اسماعيل الصغَّار، المعروف ب (النحاس)، كان نحوياَ فاضلاً ، أخذ عن ابي العباس والمبّرد)[v].

وقد ورد في مقدمة كتاب (شرح القصائد السبع)، تعريفاً موجزاَ يفيد بأَنَّه: (أبو جعفر احمد بن محمَّد بن اسماعيل بن يونس المرادِّي النحوي المصري المعروف بالنَّحاس، ويقال بن العباس، ويُسمى أيضاً بالصَغار نسبة الى عمله بالنحاس او الأَواني الصغرية)[vi].

وقد ذكر صاحب ظهر الاسلام: (أَنَّ جعفر النَّحاس مصري عربي من مراد)[vii].

مولده ونشأته:

ولد الامام أبو جعفر النحاس في مصر وعاش فيها ردحاً من الزمن، ولا يعرف بالضبط سنة ميلاده فالمراجع كلها لا تذكر سنة مولده ولا أطوار نشأته الاولى ولكنها متفقة على أنَهُ ولد في مصر[viii].

امَّا نشأته ؛فنشأ الامام أبو جعفر النَّحاس في مصر مواكب النهضة العلمية شغوفاً دؤوباً على طلب العلم محباً للعلماء ومجالستهم والاستفادة منهم ، ولم يمنحه فقرة واعساره عن مواصلة العلم لأَنَّه شعر أَنَّ هذا هو طريق المجد والسؤدد فأخذ ويجتهد ويواصل الليل بالنهار في طلب العلم[ix].

شيوخه:

أَنَّ النَحاس طاف وتنقل في طلب العلم، فرحل الى بغداد والانبار والكوفة، ثُمَّ الرملة، ثُمَّ عاد الى مصر، فاستقر فيها؛ فالعلماء الذين اخذ عنهم كثيرون على حسب تشعب العلوم التي ألف فيها، سواء كانت علوم القرآن او علوم اللغة او النحو او الشعر.

وقد ذكر بن الانباري: (ان النحاس اخذ عن المبّرد ، وتبعه ياقوت الحموي، وقال السيوطي: إنه رأى في كتابه (الكافي) أنه سمع المبرد يحدثه، إلاَ أَنَّ القفطي ذكر أَنَّهُ خرج الى العراق ولقي اصحاب المبَّرد)[x].

وقد ذكر النَحاس أَنَهُ سمع عن علي بن سليمان (الأَخفش الأَصغر) عن المبَّرد، وسمع ابو اسحاق عن المبَرد ايضاً، واخذ الاخفش الصغير، ونفطويه، وغيرهم، ثم عاد الى مصر[xi].

ومن الذين أخذ عنهم: محمَّد بن الوليد بن ولاَد المصري، رحل الى بغداد في طلب العلم، وقرأ كتاب سيبويه على المبّرد، ولما عاد الى مصر تصدر لإقراء العلم، وقد ذكر النحاس سماعه عليه[xii].

وأخذ الحديث عن شيخه النسائي: أبو عبد الرحمن احمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان ابن يحي، أحد الائمة الحفّاظ، مات بمكة سنة(303هـ)، وروى عنه إعراب القرآن والناسخ والمنسوخ[xiii].

ومن شيوخه ايضاً: الزَّجاج ابو اسحاق بن ابراهيم السُري، من اصحاب المبّرد، توفي سنة (310هـ) أو (316هـ)، أخذ النحاس عنه وقرأ كتاب سيبويه، وكرر سماعه عليه في اعراب القرآن، فالنَّحاس قد عاصر الزُّجاج، وهو بهذا تأثر به واخذ عنه [xiv].

ومنهم ايضاً: بن كَيْسان، أبو الحسن محمَّد بن احمد ،كان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعتبر من اوائل المدرسة البغدادية، تأثر بشدة بآراء المبرد البصري، وابي العباس ثعلب الكوفي، ذكر النحاس سماعه عنه في شرح القصائد وإعراب القرآن الكريم[xv].

ومنهم أيضاً: ابن رستم، احمد بن محمد الطبري، سكة بغداد، توفي سنه (304هـ) [xvi].

وكذلك منهم: نفطويه، أبو عبد الله ابراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان المهلبي، كان ثقةً، وكان فقيهاً يروي الحديث، روى عنه النحاس في اعراب القرآن[xvii].

تلاميذه:

اما تلاميذه فهم كثر، لا يكادون يُحصون عدداً، وقد ذكر ابن خلكان في ذلك وكان للناس فيه رغبةٌ كبيرةٌ في الأَخذ عنه، فنفع وأفاد)[xviii].

نذكر منهم خشية الاطالة ومن أرز هؤلاء:

ابو عبد الله محمَّد بن يحي بن عبد السلام الأَزدي، من حيَّان رحل الى المشرق فلقي وحمل عنه (كتاب سيبويه) روايةً؛ وحمله الى قُرطبة، توفي سنة (358هـ)[xix].

ومن الذين رحلوا الى مصر وحضروا مجالس النحاس: الامام البلوطي، ابو الحكم منذر بن سعيد، توفي سنة (335هـ)، ومعه اخوه، وانتسخ من ابن ولاَّد كتاب (العين)[xx].

ومن الذين سمعوا من النحاس في مصر: أبو محمد عبد الكبير بن محمَّد بن عفر، سكن مدينة الزَّهراء، توفي سنة (360هـ)[xxi].

ومنهم ايضاً: ابو بكر الأَدْفوي، محمَّد بن علي بن احمد، من (أدفوا)صعيد مصر، توفي في العهد الفاطمي سنة (388هـ)[xxii].

وكذلك ابو سليمان عبد السلام السمح بن نابل، أصله من (مورد) رحل الى المشرق وسمع بمصر من أبي جعفر النَحاس، توفي سنة (387هـ)[xxiii].

وكذلك من تلاميذه؛ من كان له الفضل في اخراج بعض كتبه ككتاب (اللامات) والذي اعتنى **به منهم**[xxiv]:

- ابو حفص الحضرمي عمر بن محمَّد بن عدَّال (ت388هـ).
- ابو المغيرة، خطاب بن مسلمة محمَّد بن سعيد (ت372هـ).
- أبو عبد الله الصغلي، محمَّد بن خراسان النحوي(386هـ).
- ابو بكر بن اسحاق بن منذر (ت 367هـ).

واخرون يضيف عن ذكرهم المقام وكلهم من البارزين الاعلام.

صفاته:

كان لأَبي جعفر النَحاس صفات'' ايجابية تسمو به، كما كانت له في المقابل صفات سلبية تزرى به، عُرِفَ بشدة الذكاء حتى أَنَّ الذهبي لم يتوان في ترجمته من أنْ ينعته بَأَنَّه من أَذكياء العالم [xxv]، شهد له معاصره المحدث، والمؤرخ المصري، عبد الرحمن بن احمد بن يونس بالصدق[xxvi].

فإذا طوينا صفحته المشرقة، وانتقلنا بأنظارنا الى صفحته القائمة، وجدناه شديد البخل في مطعمه وملبسه، ويروى غير واحد ممن ترجموا له؛ أَنَّهُ كان يُقَسم العمامة التي تؤهب له الى ثلاثة عمائم[xxvii].

وكان يتولىّ شراء حاجته بنفسه، فلا يعتمد من شدة حرصه وسوء ظنه على اهله ومعارفه، والظاهر أَنَّه لم يؤت حظاً من طلاقه اللسان، وحسن البيان، هذا ما يمكن أَنْ نفهمه من الملاحظة التي اوردها السيوطي (وقلمه احسن من لسانه)[xxviii].

وفاته :

سردت بعض كتب التراجم ظروفاً عجيبة ومؤسفة لموت أَبي جعفر النَّحاس وهي (أَنَ أَبَا جعفر النحاس خرج ذات يوم من بيته وقصد نهر النيل بيستنشق الهواء العليل ويروح عن نفسه، وجلس على درج المقياس على شاطىء النيل – وهو في أيام زيارته– واخذ يقطع بالعروض شيئآ من الشعر(مستنفعلن فاعلاتن) يريد وزن الشعر ومعرفة بحوره فمر به بدوي احمق فسمعه يقول كلاماً غير مفهوم فقال: هذا الرجل ساحر، يسحر النيل حتى لا يزيد ماؤه فتغلوا الاسعار، فجاءة من خلفه ورفسه برجله فسقط في النهر فغرق ولم يعثر له على خبر[xxix].

واختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته اختلافآ طفيفآ، فمنها من يرجعها الى سنة 337هـ، ومنها من يرجعها الى سنة 338هـ[xxx].

مؤلفاته:

للإمام أَبي جعفر النَحاس مؤلفات كثيرة ومصنفات شهيرة في مختلف أَنواع المعرفة وقد ذكر ياقوت الحمي: (أَنَّ تصانيفه تزيد عن الخمسين كتاباً)[xxxi].

وذكر اليافعي: (إِنَّ مصنفاته كثيرة، وهي بضعة عشر مصنفاً مم يتعلق بالنحو والأَدب، ونحو ذلك، مما يرجع الى العربية)[xxxii].

كما ألّف كُتباً في القراءات، وفي التفسير، وفي الحديث، وفي الناسخ، والمنسوخ، وفي النحو، وفقه اللغة، وفي الادب ودوائر المعارف، وكان في كل ما يكتب موفقاً[xxxiii].

وقد وصفت مصنفاته بأنها اضافة لشموليتها تظهر لنا قوة قابليته على الاستفادة من آراء الذين سبقوه ، فقد وُصف بأَنَّه كان لا يتكبر ان يسأل الفقهاء وأهل النظر ويناقشهم عما أَشكل عليه في تأليفاته)[xxxiv].

ومن آثاره التي تركها:

كتابه (إِعراب القرآن)، وهو من أَهمَّ مؤلفاته، وقال عنه القفطي: (كتاب الإِعراب وكتاب المعاني، كتابان جليلانِ اغنيا عمّا صنف قبلهما في معناهما، وجلب الاقاويل وحشد الوجوه، ولم يذهب في ذلك مذهب الاختيار والتقليد[xxxv].

ومنها: الجني الداني، ناسخ القرآن ومنسوخه ،تفسير القرآن الكريم، والانوار، والقطع والاستئناف، وصناعة الكُتّاب، وأخبار الشعراء، والتفاحة في النحو، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين في النحو، والكافي في النحو، وشرح القصاشد التسع المشهورات[xxxvi].

كتاب التفاحة في النحو:

كان العرب قبل الاسلام يتكلمون العربية الفصحى شفاهة على السليقة، بدليل نتائجهم الادبي المعروف، ولما برزت الحاجة الى التأليف النحوي مع بداية دخول الاعاجم الى الاسلام، وتفشي اللحن على ألسنة العوام، ظهر نوعان من التأليف:

الاول: الكتب المطولة، التي أَحتلَّ علم المنطق مساحة واسعهِ منها، والنوع

الثاني: ظهور الكتب المختصرة التي تسمى (المتون) او (المختصرات)، وقد ترافق النوعان (الاول والثاني) في الظهور [xxxvii].

ومن كتب النوع الثاني ، كان كتاب (التفاحة في النحو) – مدار البحث – لأبي جعفر النحاس، وهو من المختصرات النحوية، علماً أَنَّ هذا الكتاب من تحقيق الاستاذ كوركيس عَوَّاد (ت1965)، وأَنَّ هذا الكتاب قد تناول الموضوعات النحوية لوحدها، أي: لا وجود للموضوعات الصرفية وغيرها إلاَ ثلاثة ابواب، وهي :

(باب علامات التأنيث ،وباب ألفات الوصل في أَوائل الاسماء ، وباب الاسماء التي لا تنصرف)[xxxviii].

وهو كتاب صغير الحجم ، إذْ يقع في خمس عشرة ورقة فقط (النسخة المحققة) لكنه مفيد جداً لاحتوائه على مبادىء النحو وقواعده الرئيسية جميعاً[xxxix].

ومن مميزات هذا الكتاب خلوه من الخلافات النحوية، والابواب غير العملية مثل (بابي التنازع والاشتغال)، وبهذا يكون كتاب (التفاحة في النحو) حقاً من كتب التيسير النحوي، من خلال جمعه للأدوات والاسماء والافعال تحت ابواب موحدة. تسهل على المُتَعلم حفظها والتعامل معها، وبلغة أَدبية علميّة يسيرة، ولهذا فإنَّه يعد كتاباً ذا قيمة كبيرة من الناحية التعليمية.

يمكن القول: ان ابا جعفر النحاس قد اتبع المنهج الوصفي في كتابه هذا، بدليل عمق رؤيته ونظره الى وظيفة الكلمة في الجملة [xl].

أمَّا بشان تسمية الكتاب؛ لم يتفرَد النحاس باطلاقه لفظة (التفاحة) على مختصره هذا في النحو' إذْ هناك تصنيفات بهذا الاسم منها [xli]:

- التفاحة في المساحة: لأَحمد بن محمَّد بن إبراهيم الاشعري، المتوفي سنة (6225هـ).
- التفاحة : لأبي عمر الزاهد المطرّز، المعروف بغلام ثعلب، المتوفي سنة (354هـ).

وذكر البغدادي كتاباً بعنوان (التفاحة الوردية في شرح القصيدة الزيتية)، لعبد المعطي بن سالم السملاوي، المتوفي سنة (127هـ)[xlii].

المرفوعات:

المسألة الاولى: الفاعل:

قال النحاس :(الفاعل رفع'' أبدآ ، تقدم او تأخر)[xliii].

الفاعل عند أَهل العربية هو كلَّ اسم ذكرته بعد فعل او اسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه اسناد الفعل اليه، الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، ففي الواجب نقول (قامَ زيدُ)، وفي غير الواجب (ما قامَ زيد) [xliv].

وذكر الجياني أَنَّه مسند'' اليه بفعل تام مقدم فارغ باقٍ على الصوغ الاصلي او ما يقوم مقامه، كنائب الفاعل والمبتدأ وغيره من مرفوعات الاسماء[xlv].

وكذلك ذكر بن آجروم: أَنَّ الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل وهو على قسمين: ظاهر، نحو قولك :(قامَ زيدُ)،(يقومُ زيدٌ)، وأما المضمر فهو على اثنى عشر ضرباً نحو (ضربت)، (ضربتُما)، ونحو ذلك من الحاق الضمائر بالفعل[xlvi].

وللنحاة في راع الفاعل اقوال هي: احدهما وعليه الجمهور، أَنَ الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل أَو شبهه ،مقدماً عليه ابدآ كقولك (ضربَ زيد)،(وزيد'' ضارب'' غلامه)،وحقه الرفع، ورافعه ما اسند اليه[xlvii].

الثاني: أَنَّ رافعه الاسناد؛ بمعنى أَنْ يسند الفعل اليه مقدمآ عليه نحو: جري الفرس ،وبهذا المعنى يرتفع الفاعل ومرتبه الفاعل أن يتقدم على المفعول، (نحو ضرب محمد زيداً)، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل نحو: (ضربَ زيداً محمَّد)[xlviii].

الثالث: تشبهه بالمبتدأ من أَنَّه يخبر عنه بفعل، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى، وعليه خلف [xlix]، كما نقله أبو حيَّان [l]

الخامس: ذهب قوم من الكوفيين الى أَنَّه يرتفع بإحداثه الفعل، كذلك نقله ابن عمرون [li]ونُقل من خلف أَنَ العامل فيه معنى الفاعلية[lii].

من خلال اراء النحاة في رافع الفاعل أَنَّ أبو جعفر النَّحاس وافق الكوفيين في رافع الفاعل.

المسألة الثانية: نائب الفاعل:

قال النحاس: (أعلم ان المفعول الذي لم يسم فعله رفع أبدآ، لأَنَّهُ قام مقام الفاعل)[liii].

قال ابن هشام: وهو الذي يعيرون عنه ب(مفعول مالم يُسم فاعله)، ويعمل فيه بعد حذف الفاعل ان الفعل يجب تغييره الى (فُعِل) او (تُفعل)، بمعنى ضم أوله وكسر ما قبل اخره في الماضي ويُفتح في المضارع، ثُمَّ بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل، فيصير مرفوعاً بعد ان كان منصوباً، وعُمده بعد أَنْ كان فضلة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أَنْ كان جائز التقديم عليه[liv].

ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى :(وقُضِيَ الأمْر)[lv].وأصله قضي الله الامرَ، فحذف الفاعل للعلم به، ورفع المفعول به، وغُيّر الفعل بضم أوله وكسر ما قبل أخره فانقلبت الألف، فإن لم يكن في الكلام مفعول به، أقيم غيره من مصدرٍ او ظرف زمانٍ او مكانٍ او مجرورٍ[lvi].

فالمصدر؛ كقوله تعالى :(فإذا نُفِخَ في الصُّور نَفْخَة'' واحدة'')، وظرف الزمان؛ كقولك: (صِيمَ رمضان)، وأصله: صامَ الناسُ رمضان وظرف المكان كقولك :(جُلِس امامك)، والمجرور؛ كقوله تعالى: (وإنْ تَعدِلَ كُلَّ عدلٍ لا يُؤخذ منها)[lvii].

قال ابن جني في نائب الفاعل: إنَّ المفعول به قد يرتفع بالفاعل لأَنَّ الفعل قبل كلّ واحد منهما حديث'' عنه ومسند'' إليه، وذلك قولك (ضُرَبَ زيدُ) فإنْ كان الفاعل يتعدى الى مفعولين؛ أقمت الاول منهما مقام الفاعل فرفعته وتركت الثاني منصوباً بحاله، نقول (أعطيتُ زيداً درهماً) فإنَ لم تسم فاعله قلت: (أعطي زيد درهماَ) وإن كان الفعل يتعدى الى ثلاثة مفاعيل ؛اقمت الاول منهما مقام الفاعل فرفعته ونصبت المفعولين بعده تقول: (أعلم الله زيداً عمراً خير الناس)، فإن لم تسم الفاعل قلت: (أعلِم زيد'' عمراً خير الناس) من اللازم فان لم يكن الفعل متعدياً ؛لم يجز الا ان تذكر الفاعل لئلا يكون الفعل حديثاً عن خير محدث عنه، نحو: (قامَ زيد'' وقعد عمرو)، لا تقول: قِيم ولا قَعد، فإنَ اتصل به حرف جرّ أو ظرف أو مصدر جاز أنَ تقيم كلَّ واحد منهما مقام الفاعل ، تقول: (سرْتُ بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً) فإنَ أقمت (الباء) وما عملت به مقام الفاعل قلت: (سِير بزيدٍ فرسخين يومين سيراً شديداً)، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإذا أقمت الفرسخين مقام الفاعل قلت: (سِير بزيدٍ فرسخان يومين سيراً شديداً)؛ فإن أقمت اليومين مقام الفاعل قلت: (سِير بزيدٍ فرسخين يومان سيراً شديداً) فإنَ أقمت المصدر مقام الفاعل قلت :(سير بزيد فرسخين يومين سير,, شديد) ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل لا غير[lviii].

وذكر العكبري ان نائب الفاعل ما لم يُسم فاعله وحذف لخمسة أوجه [lix]:

الاول:الاّ يكون للمتكلَّم في ذكره غرض.

الثاني: أن يترك ذكره تعظماً له واحتقاراً.

الثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه.

الرابع: أن يخاف عليه من ذكره.

الخامس: ألاّ يكون المتكلم يعرفه.

وإنما غير لفظ الفعل ليدلّ على حذف الفاعل وضم اوله وكسر ما قبل اخره في الماضي، وفتح المستقبل لوجهين، أحدهما: أَنَّه خص بصيغه لا يكون مثلها ففي الاسماء ولا في الافعال التي سُمي فاعلها لئلا يلبس، فإنَ قلت كان يجب أنَ يكسر أوّله ويضم ما قبل أخره اذ لا نظير له قبل الخروج من كسر الى ضم مستقبل جداً بخلاف الخروج من ضم الى كسر، الوجه الثاني: أنهم ضموه عوضاً من ضم الفاعل المحذوف وهذا ضعيف لوجهين، أحدهما: أَنَّهم غيروا منه موصفاً اخر بغير الضم، والثاني: أَنَّ المحذوف قد أُقيم المفعول مقامه، وإنَّما أُقيم المفعول

مقام الفاعل ليكون الفعل حديثاً عنه، اذ الفعل خبر ولا بد له من مخبر عنه، ولمَّا أُقيم مقامه في الاسناد اليه رفع كما رفع الرافع له الفعل المسند اليه؛ واذا كان في الكلام مفعول به صحيح فعل القائم مقام الفاعل دون الظرف وحرف الجر لأربعة اوجه[lx]:

الاول: أَنَّ الفعل يصل اليه بنفسه كما يصل الى الفاعل بخلاف الظرف.

الثاني: أَنَّ المفعول به شريك الفاعل، لأَنَّ الفاعل يوجد الفعل والمفعول به فيحفظه.

الثالث: المفعول في المعنى قد جُعِل فاعلاً في اللفظ.

الرابع: إنَّ من الافعال مالم يُسم فاعله بحال، نحو: (عنيتُ بحاجتك)

واما اقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول به فلبصريون فيه مذهبان:

الاول: لا يجوز، لأَنَّ المصدر يصل اليه في المعنى فهو غير لازم.

الثاني: يجوز لأَنَّ الفعل يصل بنفسه، واحتجوا على ذلك بقراءة ابي جعفر المرثي. وكذلك يقول لا يجوز اقامة الحال مقام الفاعل لأربعة اوجه:

الاول: أَنَّ الحال تقدر ب (في)ولا يصح تقدير اسقاطها.

الثاني: أَنَّ الفاعل يكون مظهراً ومضمراً ومعرفة ونكرة، والحال لا تكون الأَّ نكرة.

الثالث: أَنَّ الحال كالخبر على تبنيه في بابه وخبر المبتدأ لا يصح قيامه مقام الفاعل لأَنَّه مسند الي غيره.

الرابع: أَنَّ الحال كالصفة في المعنى لأَنَّها صاحب الحال، وانَّما يُقام مقام الفاعل غيره [lxi]. ويفصل الجياني في نائب الفاعل بقوله: هو من ينوب عن فاعل المفعول به بشرط حذف

الفاعل وتحدث تغيرات في الفعل، فالفعل الماضي يُضم اوله ويُكسر ما قبل أخره ،وفي المضارع يُضم أوّله ويُفتح ما قبل اخره، وقد يحذف الفاعل لكونه معلوماً او مجهولاً او حقيراً او غير ذلك، فينوب عنه فيما كان له من رفع، فالمفعول به مسنداً اليه فعل، مهيأ بهيئة تُبنى عن النيابة او اسم في معناه، ويشترك في الضم ثاني ما اوّله (تاء) المطاوعة ك(تعلّم العلم)، وثالث ما اوله همزه وصل ك (أُنطلق بزيدٍ).

واذا قُصدَ بناء الفعل الماضي لما لم يُسم فاعله وهو ثلاثي معتل العين كُسر اوّله ،ووليه (ياء)ساكنة ، نحو: باع (بيع)، قال (قيل)، والاصل: بيع، وقول، ويجوز في (فاء) الثلاثي المضعف من الكسر والضم والاتمام ما جاز في (فاء) الثلاثي المعتل العين، نحو قوله تعالى :"هذه بضاعُتنا رُدَت الينا "[lxii]بكسر الراء.

فإنَ كان المعتل العين على (افتعل)، نحو: (اعتاد) او على (انفعل)، نحو: (انقاد) فُعل بثالثه في بنائه لما لم يسم فاعله ما فُعل بأول (باع ،وقال).

ويشارك الفاعل في النيابة عنه؛ المصدر ،والظرف المنصوبات المختصات، والجار والمجرور، نحو: (سِير لي)، و(سِير اليوم)، وقد احترز بالتصرف مما لا يتصرف من المصادر نحو (مَعَاذَ اللهِ) [lxiii]، ومن الظرف نحو: (إذا)، واحترز بالتخصيص من المبهم، نحو: (سِرتُ سيراً ووقتا) ؛ فان نيابتها عن الفاعل لا تفيد[lxiv].

وأَنَّ الصالح للنيابة من حروف الجرّ، هو ما لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كالباء، واللام، ومن، والى، وعلى، وفي، ما لزم وجهاً واحداً ك(منذٌ، ورُبَ، والكاف، وما) وما خصَّ بقسم او استثناء.

مما سبق يتبيَّن لنا مما ذكر عن اراء النحاة في رافع نائب الفاعل، إنَّ النَّحاس وافق النحاة في رافع نائب الفاعل إلاَّ أَنَّه لم يفصَّل فيه كما فصَّل النحاة، ولكنَّه اكتفى بقوله: (اعلم أنَّ المفعول الذي لم يسم فاعله رفع'' أبدآ ، لأنَّه قامَ مقامَ الفاعل).

المسألة الثالثة : المبتدأ والخبر:

قال النَّحاس: (أَنَّ رافع المبتدأ، هو الابتداء، ورافع الخبر المبتدأ)[lxv].

وقال ابن السَّراج في تعريف المبتدأ: أَنَّه هو ما جرَّدته من عوامل الاسماء والافعال والحروف، وكان القصد فيه أتجعله أولاً لثان مبتدأ به دون (الفعل، ويكون له خبر ولا يستغنى واحد'' منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رُفع بهما، نحو قولك : (الله ربُنا –محمد'' نبيُنا) ، والمبتدأ يبتدأ به، أَمَّا الخبر هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً ، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب[lxvi].

وذكر سيبويه أَنَّ المبتدأ هو كلَّ اسمٍ أُبتدى به ليُبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع بالابتداء، ولا يكون إلاَّ لمبني عليه، فالمبتدأ الاول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند اليه، وقد يكون المبتدأ مضمر، مثل قولك: (عبد' الله وربيَّ)، والتقدير ذلك عبد الله[lxvii].

أما الخبر فهو ما يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب[lxviii].

أما اراء النحاة في رفع المبتدأ والخبر فمنها الاتي:

قال العكبري: اختلف النحاة في العامل الذي يرفع المبتدأ على خمسة اقوال، وكذلك عامل الخبر، أحدهما: أَنَّهُ الابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثابتاً وهذا هو القول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين، والقول الثاني: أَنَ العامل فيه تجرَّده عن العوامل اللفظية، واسناد الخبر اليه، وقد روي عن المبرد وغيره، والثالث: أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار، وقد روي عن الزَّجاج، والرابع: أَنَّ العامل فيه الخبر، والخامس: أَنَّ العامل فيه العائد من الخبر، والقولان الاخيران هما مذهب الكوفيين، والدليل على أَنَّ العامل فيه أُوْلويته، واقتضـــاؤه ثانياً من وجهين، أحدهما: أَنَّ هذه لصـــفة مختصـــة بالاســـم والمختص من الالفاظ عامل فكذلك من المعاني، والثاني: أَنَّ المبتدأ معمول'' ولا بدَ له من عامل، ولا يجوز أَنَّ يعمل في نفســـه لامتناع كون المعمول عاملاً في نفســـه كما يمتنع أَنْ يكون الشـيء علة لنفسـه، ولا يجوز أَنَّ يكون تقربه من العوامل اللفظية عاملاً، لأَنَّ ذلك عدم العام، وعدم العامل لا

يكون عاملاً فإن قبل العدم يكون إمارةً لا علّة؛ قيل: الإمارة يُستدل بها على أَنَّ تمَّ عاملاً غيرها وقد اتفقوا على أَنَّهُ لا عامل يُستدل عليه بالعدم[lxix].

قال الخوارزمي: أَنَّ هذا الكلام من وجهين، الاول: مجرّدين للإسناد، وهو رافعهما، ولكن الاسمين متى جرى بينهما إسناد ولم يدخل عليها سائر العوامل اللفظية؛ فهذا يعني أنْ يكون لهما حظ'' من الاعراب ولكن أنْ تختص بالرفع فهذا مرفوض، الثاني: اذا كان رافعهما هو كونهما مجرّدين للإسناد فما الداعي الى كون كلَّ منهما شبيهاً بالفاعل؟ ولكن يمكن القول إنَّ الموجب لنفس موجود''، وهو وقوع العقد والتركيب بينهما، وكذلك وجود الموجب لخصوص الاعراب فيهما وهو شبه كل واحد منهما للمرفوع، فالمبتدأ يشبه الفاعل فهو مسند'' إليه كما الفاعل والخبر أشبها الفعل المضارع، وكذلك انعدام المانع الموجب المخصوص ، وهو تجرّدهما عن العوامل اللفظية[lxx].

وعند الكوفيين؛ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فتلازمهما دلَّ على عمل كُلَّ منهما بصاحبه ولكنَّ التلازم لا يوُجب ذلك، وعند البصريين أَنَّ الرافع للمبتدأ هو الابتداء، وكذلك الخبر، ويضيف العكبري ان العوامل اللفظية إنَها جعلت علامات للعمل إلاَّ أَنَّها تعمل شيئاَ، فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه والمبتدأ خصَ بالرفع لأنه أول الكلام فوجب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجاً وهو الضم، وأَنَّ المبتدأ محدث عنه كما الفاعل[lxxi].

من خلال أراء العلماء التي ذُكرت، أَنْ جعل الابتداء هو العامل في المبتد، وهو أرجحها، وهو رأي النحاس، وسيبويه، وجمهور البصريين، وجعل معنى الابتداء إنَّما هو التعري من العوامل اللفظية المؤثرة في الاسم، وتهيئته للإسناد عليه.

المسألة الرابعة : اسم (كان):

قال النَحاس: (كان زيد'' قائماَ، رفعت زيداَ لأَنَّهُ اسم كان، ونصبت قائماَ لأَنَّه خبر كان)[lxxii].

قال أبو حيَّان الأندلسي: الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر بلا شرط هي كان وأخواتها ؛ذهب البصريون الى أنَّها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وذهب الكوفيون الاَّ أنَّها تصيب الخبر، وبقي المبتدأ على رفعه، والصحيح الاول، ويدل على ذلك اتصال الضمائر بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأَنَّ الضمير لا يتصل الا بعامله، وأيضاً فيلزم في قول الكوفيون أَنَّ يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاَ للعامل، وهو أجنبي[lxxiii].

وكان القياس في هذه الافعال ان لا تعمل لأنَّها ليست بأفعال صحيحة ؛ إذْ دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزمان الذي بنيت له، فقولك(كان زيد'' قائماَ) بمنزلة (أمس زيد قائم)، ويكون (زيد قائماَ) بمنزلة (غداً زيد'' قائماَ)، وانها عملت، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر، تشبيهاَ بها يطلب من الافعال الصحيحة اسمين، نحو :(ضربَ) من حيث انها تطلب اسمين أو اسماَ، وما هو في تقديره، فرفع اسمها تشبيهاَ بالفاعل من حيث هو حدث عنه، ونصب الخبر تشبيهاَ بالمفعول، ورغم الفراء أَنَّ الاسم لشبهه الفاعل، وأَنَّ الخبر انتصب لشبهه الحال[lxxiv].

تناولت المصادر رأي الكوفيين في رافع اسم (كان)، فنسب بعضهما الى الكوفيين أَنَّ (كان) وأخواتها لا ترفع اسمها وإنَّما هو باقٍ على رفعه الذي كان في الابتداء[lxxv]، ونسب الاخر الى الكسائي؛ أنَّ (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر[lxxvi]، في حيث استثنى قسم منها الفرَاء، وجعل مذهبه في علمها كمذهب البصريين ومخالفاً مذهب أصحابه، فضده أنَّ (كان) وأخواتها؛ عملت الرفع في اسمها تشبيهاً بالفاعل[lxxvii].

مما سبق يتضح أَنَّ النَّحاس وافق البصريين في رافع اسم (كان)

المسألة الخامسة : خبر إن

قال النَحاس: (إنَّ زيداً قائم''، نصبت زيداً بانَّ، ورفعت قائماً، لأَنَّه خبر إنَّ)[lxxviii].

ومن أراء النحاة في رافع خبر (إنَّ) قول الزمخشري: ارتفع بالحرف لأَنَّه أشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح فألحق منصوبه بالمفعول ومرفوعة بالفاعل، وذلك قولك: (إنَّ زيداً أخوك) منزلة ضرب زيداً أخوك، وكأَنَّ عمراً الاسد، منزلة فرس عمراً الاسد، وعند الكوفيين مرتفع بما كان مرتفع به في قولك : (زيداً أخوك) ولا عمل للحرف فيه [lxxix].

ويرى بن يعش: أَنَّ هذه الحروف هي (إنَّ، لكنَّ، ليتَّ، لعلَّ، كأَنَّ) هي من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ، وترفع ما كان خبراً، وإنما عملت لشبيها بالأفعال و ذلك من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كالاختصاص الأفعال بالأسماء، الثاني: أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث: أنَّها مبينه على الفتح الأفعال، الرابع: أنها يتصل لها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو: (ضربك – ضربه – ضربني)، فلما كانت بينهما وبين الأفعال ما ذكرنا المشابهة كانت داخله على المبتدأ والخبر، وهي مقضية لهما جميعاً[lxxx].

كما ذهب ابن هشام الى أَنَ (إنَ) وأخواتها ستة حروف بمعانيها، فينصبن المبتدأ اسماً لهن، ويرفعن الخبر خبراً لهنَ، وبما أَنَ (إنَ) لتأكيد الخبر وتقدير، نحو: (إنَ زيداً قائم'') وكذلك (أَنَّ) إلأ أَنَها لا بد أَنْ يسبقها كلام نحو: بلغني او أعجبني، ونحو ذلك، ولكنَ) للاستدراك، (وكَأَنَّ) للتشبيه، و(ليتَّ) للتمني، (ولعلَّ) للترجي، وكلَ هذه الادوات تنصب الاسماء، وترفع الاخبار بشرط أن لا تقترن بهنَّ (ما) الحرفية؛ فإنْ اقترنت بهنَّ بطل عملهنَّ وصح دخولهنَّ على الجملة الفعلية[lxxxi].

والرأي السائد عند جمهور النحويين في عمل (إنَّ) وأخواتها؛ بنصب المبتدأ ويسمى اسمها، ورفع الخبر ويسمى خبرها، غير أَنَّ النحويين الكوفيين ليسوا سواء في هذا المقياس، فهم وإن اتفقوا على أنها تنصب اسمها، فقد اختلفوا في خبرها من جهتين: الجهة الاولى رفعه، والجهة الثانية نصبه، ونقل عن الكوفيين أَنَّ (إنَّ) وأخواتها لا عمل لهنَ في أخبارهنَ، وإنما باق على رفعه [lxxxii]، غير أَنَ عبارة الزجاجي في (مجالس العلماء) توحي بتفرد الكسائي بهذا المذهب، حينما قال: (علمت (إنَ) في الابتداء وبقي الخبر على حاله، لأَنَ (إنَ) لا تعمل في الخبر، فخبرها خبر الابتداء، وهذا هو مذهب الكسائي)) ([lxxxiii]).

نجد النَحاس في هذه المسألة يوافق البصريين في رافع خبر (إنَ) بقوله : (إنَ زيداً قائم'') نصبت زيداً بإنَ ، ورفعت قائماً، لأنَه خبر (إنَ).

المسألة السادسة :الفعل المضارع:

قال النَحاس: (والمضارع ما كان في أوله حرف'' من حروف الاستقبا، وهي أربعة أحرفٍ: (التاء، والباء، والنون، والالف)، كقولك: (تقوم، يقوم، نقوم، أقوم) وما أشبه ذلك وهذه الافعال مرفوعة أبداً، ما لم يدخل عليها ناصب'' ينصبها أو جازم يجزمها)[lxxxiv].

قال ابن السَّراج : الفعل يرتفع بموقعه موقع الاسماء ، كانت تلك الاسماء مرفوعة أو مضمومة''، أو منصوبةً، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم'' لم يجز رفعه وذلك نحو قولك: (يقومُ زيد'' ويقعدُ عمروُ)، وكذلك (عمرو يقولُ ، ويكرُ ينظرُ، ومررْتُ برجلٍ يقومُ ، ورأيْتُ رجلاً يقولُ ذاكَ)، أَلا تَرى أَنَّك اذا قلت :(يقومُ زيد'') جاز أنْ تجعل (زيداً) موضع (يقومُ) فتقول : زيد'' يفعل كذا ، وكذلك إذا قلت : (عمرو ينطلق) فإنما ارتفع (ينطلقُ) لأنَّه وقع موقع (أخوك) إذا قلت : (زيد'' أخوك) فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الاسماء فلا يجوز رفعه ، وذلك نحو قولك : (لم يقم زيد'') لا يجوز أنْ ترفعه ، لأنه لا يجوز أنْ تقول : (لم زيد'' فأفهَم هذا)[lxxxv].

ويرى ابن الخليل بن أحمد في كتابه (الجمل في النحو): أنَّ الفعل المستأنف رفع أبداً إلاَ أنْ يقع عليه حرف جازم أو حرف ناصب، وعلامة الفعل المستقبل أنْ يقع في أول الفعل أحد هذه الحروف الأربعة وهي: (الألف، والتاء، والياء، والنَون)، ومعناهُ : بالألف أَنا أخرج ، وبالتاء، أَنت تخرج، وبالياء، هو يخرج، وبالنون ، نحن نخرج ، فإذا وقع أحد هذه الحروف في أَول الفعل كان رفعاً أبداً[lxxxvi].

يرى البصريون أن الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم ، بينما أجمع النحويون الكوفيون على أن الفعل المستقبل مفوع ، ثمَ اختلفوا في رفعه إلى أربعة مذاهب :

الاول : الزوائد التي في أَوّله (حروف المضارعة):

وذهب الكسائي الى أنَّ عامل الفعل المستقبل الزوائد الأربع (حروف المضارعة) التي في أوّله، فيكون عامله لفظياً، وممن تابع الكسائي في رأيه الكوفيين؛ أبو بكر الأنباري، يقول: (فإنْ قال قائل : فما الضمة التي في النون في (نستعينُ) فقيل: هي علامة الرفع، وذلك أن الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله في قول الكسائي، ف (نستعينُ) مرفوع بالنون التي في أوله، والضمة علامة الرفع[lxxxvii].

الثاني : التجرُد من الناصب والجازم:

لم تتفق المصادر النحوية على نسبة هذا الرأي، كما اتفق على نسبة الرأي الاول للكسائي، ولم يقف الأمر عند اختلاف القدماء في نسبة هذا الرأي؛ حتى جاء المحدثون فتنازعوا في هذه النسبة بينهم، فيرى الدكتور شوقي

ضيف ؛ أنَّ أصل المذهب للأخفش، وهو: (أنَّه مرفوع لتعرية من العوامل اللفظية)، ثم جاء الفرَّاء، فأخذه وحرَّفه بقوله: (إنَّه مرفوع بتجرّده من النواصب والجوازم)[lxxxviii].

الثالث: التعري من العوامل اللفظية مطلقاً، كما يقول السيوطي؛ للفرَاء والأخفش، وفي هذا دلالة على أنَّ الفرَّاء كان متابعاً للأخفش[lxxxix].

الرابع: المضارعة، أي: مضارعة الاسم، وهو رأي ثعلب، أو رأي قوم من الكوفيين[xc].

مما سبق يتضح أنَّ النحاس وافق الكوفيين في رافع الفعل المستقبل، بقوله: (والمضارع ما كان في أوَّله حرف'' من حروف الاستقبال، وهي أربعة أحرفٍ: (التاء، والياء، والنون، والألف)

المسألة السابعة: حروف الرفع :

قال النحاس: (وانَّما سميت حروف الرفع، لأنَّها اكثر ما يجي بعدها مرفوع، نقول من ذلك: (إنَّما زيدُ قائمُ)، رفعت زيدا بالابتداء وقدم خبره)[xci]قد سماها الزمخشري بالحروف المشبهة بالفعل، وهي: (إنَّ، وأَنَّ، لكنَّ، كأنَّ، ليتَّ، ولعلَّ) وتلحقها (ما) الكافة فتعزلها عن العمل، ويبتدأ بعدها الكلام، كقولة تعالي (إنَّما إلهكم إله واحد) [xcii]. ومنهم من يجعل ما مزيده ويعملها، إلاَّ أنَّ الاعمال في (كأنَّما، ولعلَّما، وليتَّما) أكثر منه في (إنَّما، أنَّما، ولكَّنما) [xciii]. وذكر ابن الوراق في علة بقولة: وأمَّا جواز وإطلاقة تسمية ذلك بالحروف، لأنَّ الاسماء المذكورة مبنية لمضارعتها الحروف، فجاز أنَّ يسميها باسم مضارعته، واما قولة: لأنَّها ترفع، فأنَّه لما رأي أنَّ الأسماء اكثر ما تستعمل مبتدأه بعد هذه الحروف نسب الرفع اليها مجاورة [xciv]. يرى النحاة أن: (إنَّما، وكأنَّما، ولكنَّما، وكيفَّما وحيثَّما ولعلَّما وبينَّما) حروف مركبة، فمثلا: أنَّ (إنَّما) مركبة (إنَّ) و(مَّا) وكأنَّ ومَّا قد ابطلت (ما) عملها لأنَّها أزالت اختصاصهما بالأسماء فهيأتهما للدخول علي الفعل [xcv].

كقولة تعالي (قُل إنَّما يُوحي اليَّ) [xcvi]، وهو مذهب سيبويه وخلف الاحمر وغيرهما فالنَّحاس يوافق النُحاة في (ما) الكافة عن العمل، الاَّ أنَّه اطلق علي هذه الحروف كلها ؛ حروف الرفع ، وهذا لم يجده الباحث في كتب النحو وتفرّد به النَّحاس.

المنصوبات:

المسألة الاولي: المفعول به:

قال النحاس: (أنَّ المفعول به نصب أبدا، وتقدم او تأخر، نحو: (ضربَ زيدُ عمراً)، نُصب عُمراً لأنَّه مفعول به) [xcvii].

ذكر السيوطي انَّ المفعول به هو ما وقع علية فعل الفاعل، والمراد بالوقوع التعلق ليدخل، نحو: أوجدت ضرباً، وأحدثت قتلاً، وما ضَربْتُ زيداً، واما وجوب تقديمة علي الفعل قال: وقد يجب تقديمة وذلك في صور، احدها: اذا تضمن شرطا، نحو (تكرم أكرْمه) وايهم تضرب ضربة، ثانيها: اذا اضيف الي شرط، نحو (غَلَام من تضرب أضرب)

وثالثهما: اذا تضمن استفهاما، نحو: (من رَأيْتَ، وأيهم لقيتَ، ومتي قدمتَ) سواء كان في ابتداء الإستفهام أم قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين، وافقهم الكوفيون في الأول وجوزا في الثاني الا يلزم الصَدر لما حكم من قولهم : (ضربَ من منا) و (تفعل ماذا) و(تصنع ماذا)،

رابعها : إذا أُضيف الي استفهام، نحو: (غُلام من رأيتَ)، خامسها: إذا نصبه جواب (أما)، نحو: (فأما اليتيم فلا تقهر) ([xcviii])، سادسها : إذا نصبه فعل أمر دخلت علية الفاء، نحو: (زيداً فاضرب)، سابعها: إذا كان معمول (كم) الخبرية، نحو: (كم غُلاَم ملكت) ([xcix]).

أمَّا وجوب تأخيره عن الفعل، ذكره السيوطي بقوله : وقد يمنع تقديمة علية وذلك في صور، أحدها: أنَّ يكون أنَّ يكون أنَّ المشددة أو المخففة، نحو: (عَرِفْتَ أنَّك أو أنَّك منطلق)، ثانيها: أنَّ يكون مع فعل تعجبي، نحو: (ما أحسن زيدا)، ثالثها: أنْ يكون مع فعل موصول بحرف نحو: (من البر أنْ تكُفَ لسانك) رابعها ان يكون مَعَ فعل مَوْصول بجازم، نحو: (لم أضْرب زيداً) فعلا يُقدَّم علي الفعل فاصلا بينة وبين الجازم، فإن قُدّمَ علي الجازم جازَ، خامسا: انْ يكون مع فعل مَوصُول بلام الابتداء او لام القسم او قد او سوف، نحو: (ليضرب زيد عمراً، والله لأضرَبن زيداً، والله قد ضربت زيداً، وسوف أضْرب زيداً) ([c]).

أما القول في عامل النصب المفعول به، ذهب الكوفيون الي ان العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً) ([ci])، وذهب بعضهم الي أن العامل هو الفاعل، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين الي أنَّ العامل في المفعول معني المفعولية، والعامل في الفاعل معني الفاعلية، والظاهر أن نصب المفعول به ليس بسبب الفعل ولا الفاعل، وأنَّه لا تأثير لهما عليه، بل نصبه لأنه خارج نطاق الإسناد والإضافة، وهذا هو مذهب خلف الأحمر، أي: المفعولية، وهي وظيفة تخالف الإسناد والإضافة، هي التي دعت المتكلِم الي النطق به منصوباً ([cii]). فالكوفيين احتجو بأن قالو: إنَّما قلنا إنَّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنَّه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظا أو تقديرا، إلا أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد.

وذهبَ البصريون أنَّ الناصب في المفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك لأنَّ أجمعنا علي أنَّ الفعل له تأثير في العمل، وأمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنَّه اسم، والأصل في الأسماء أنَّ لا تعمل، وهو باق علي أصله في الإسمية؛ فوجب أنَّ لا يكون له تأثير في العمل، و إضافة مالا تأثير له في العامل الي ماله تأثير ينبغي أنَّ يكون لا تأثير له ([ciii]) .

من خلال ما ذكر في ناصب المفعول به نجد أنَّ النحاس قد وافق خلف الأحمر في مذهبه أنَّ العامل فيه معني المفعولية.

المسألة الثانية: المنادي:

قال النَّحاس: (إذا ناديت نكرة فانصبها ونوّنْها، كقولك: يا رجلاً أقبلْ، ويا ذاهبا تعال، وكذلك إذا ناديت مضافا، فانصبه، كقولك: يا عبدَ الله، و يا أبا محمَّد) ([civ]).

يري العكبري أنَّ المنادي منصوب اللفظ والموضع، واختلف في ناصبه، فقال بعضهم الناصبُ له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره وهو (أنادي، وأدعوا، وأنَبهُ)، ونحو ذلك، وذلك لأنَّ (يا) حرف، والأصل في الحروف ألاَّ تعمل، ولأنَّها لو عملت لكان لتشبهها بالفعل وشبهُها بالفعل ضعيفٌ لقلّة حروفها لا سيّما الهمزة التي هي حرف واحد فتعيَّن أن يكون العامل فعلا لكنِه استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه ([cv]).

وقال آخرون العامل فيه حرف النداء لأنَّه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه :

أحدهما: أنَّ معناهُ معني الفعل بل أقوي من حيث أنَّ لفظ الفعل عباره عن الفعل الحقيقي، كقولك (ضربَ) و(يا) هي العمل نفسه وتعبر عنه ب (نادي)، والثاني: أنها أمليت وليس ذاك إلاَّ لشبهها بالفعل، والثالث: أنَّه يعلَّق بها حرف الجرّ في قولك: (يا لزيد) وحرف الجّر لا يتعلَّق إلا بفعل أو ما عمل عمله ([cvi]) .

بينما نجد هناك رأي ثالث، وهو أن الناصب للمنادي معنوي، وهو القصد وردّ بأنه لم يعمد في عوامل النصب وهذا هو رأي السيوطي ([cvii]).

وأخيرا إن أدوات النداء ليست حروفا، وإنما هي اسماء أفعال، وأن المنادي مشبه بالمفعول به، وقد نُسب هذا القول لأبي علي الفارسي، وردّ بأنه (ليس بشئ لأنَّه يقتضي جواز الاقتصاد عليها، لأنَّها جمل تامة، ولأنَّ من جملتها الهمزة وليس في اسماء الأفعال ما هو علي حرف واحد، لأنَّ هذه الألفاظ متعددة ، ولا نعلم في اسماء الأفعال وقوع الترادف لأنَّ اسماء الأفعال تُحذف ويبقي معمولها على الأصح وهذه تُحذف ([cviii]).

ونُسب إليه أيضا، القول بأنَّ المنادي مفعول بحرف النداء لنيابته عن الفعل، وردّ بأن ليس في الأدوات ما ينصب الفعل ويجوز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العوض والمعّوض منه في الذكر، ولا في الحذف ([cix]).

من خلال ما ذكر عن آراء النحاة في عامل نصب المنادي نجد أنَّ النَّحاس قد وافق جمهور النحويين في عامل النصب.

المسألة الثالثة: الظرف (المفعول فيه):

قال النحاس: (أعلم أَنَّ الظرف علي وجهين: ظرف زمان، وظرف مكان، والظرف نصب إذا جئت به ظرفا في موضعه، تقول من ذلك: (جلسْتُ عندكَ اليومَ)، نصبت (عندكَ) و(اليومَ) علي الظرف ف (عندك) ظرف من المكان، و(اليوم) ظرف من الزمان) ([cx]).

عرّف ابن جني الظرف بقوله: (أعلم أن الظرف كل اسم من اسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معني (في) وليست في لفظه كقولك: (قُمتُ اليومّ) و(جلستَ مكانكَ) لأَنَّ معناه قُمتُ في اليومِ وجلستَ في مكانكَ، فإنْ ظهرت (في) الي اللفظ كان ما بعدها اسما صريحا وصارَ التضمن ل(في)، تقول: (سِرْتُ في يوم الجُمُعة، وجلسْتُ في

الكوفة)، والظرف علي ضربين ظرف زمان وظرف مكان، ومثل للزَّمان بالليل، والنَّهار واليومَ و الساعة والشهر والسنة وجميع اسماء الزَّمان من المبهم والمختص يجوز أن يكون ظرفا، تقول: (سِرْتُ شهرا ، وصُمت يوما ، وأقمت عندك حولا ، ولقيتك يوم الجمعة) فإن قلت: (يومُ الجمعة مباركٌ) رفعته لأنه ليس في معني فقس عليه ([cxi]) .

وأمَّا ظرف المكان هو ما استقر فيه أو تصرف عليه ، وإنَّما الظرف منه م اكان مبهماً غير مختص مما في الفعل دلالة عليه، والمبهم مالم تكن له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به، نحو: (خلفك، وأمامك، وقدامك، ووراءك، وتلقاءك، وتجاهك، وقربك) تقول ب (جلستُ عندك، وسرتُ امامك ووراءك، وأنا قريباً منك، وغير ذلك) فنصبت هذا كلّه على أنَّهُ ظرف ، والعامل فيه ما قبله من الأفعال المظهرة أو المقدرة، وكذلك ما أشبهه ([cxii]).

اختلف النحويون في عامل الظرف إذا جاء خبراً، نحو: (زيدٌ أمامك)، فذهب البصريون ([cxiii]) إلي أنّهُ ينتصب بفعل متعدّد أو باسم فاعل على خلاف بينهم، والتقدير: (زيدٌ أستقرَ أمامك) .

أمَّا الكوفيون فلاحظوا معني آخر في تركيب الجملة، أنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، نحو (زيدٌ قائمٌ)، و(عمرو منطلق)، وكان (قائم) في المعنى هو (زيد)، و(المنطلق) في المعنى هو (عمرو)، فإذا قيل (زيدٌ أمامك)، و(عمرو وراءك)، لم يكن (أمامك) في المعنى هو (زيد)، ولا (وراءك) في المعني هو (عمرو) ،فلمَّا كان الظرف مخالفاً للمبتدأ، فليس هو عين المبتدأ، فجعلوا الخلاف ناصباً للخبر ليفرقوا بينهما ([cxiv]).

مما سبق نرى أنَّ النَّحاس لم يوافق النحويين في ناصب الظرف .

المسألة الرابعة : الحال :

قال النَّحاس: (اعلم أنَّ الحال نصبٌ أبداً، وهو كلّ اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تمَّ الكلام دونه . تقول من ذلك: (جاءَ زيدٌ راكباً) نصبت (راكباً) على الحال، أي: جاء في حال ركوبه) ([cxv]) .

قال ابن الوراق: إنَّما وجب أنَّ تكون الحال نكرة لأمرين:

أحدهما: أنَّما زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفه لم يستفدها المخاطب، ومع ذلك فلو جعلت معرفة لجرت مجرى النَّعت لما قبلها من المعرفة، والنكرة أعم من المعرفة.

والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين: أنَّ الحال هي مضارعة للتمييز ، لأنَّك تُبين بالتَّمييز نوع المُميّز، فلمَّا اشتركا فيما ذكرناهُ ، وكان التَّمييز نكرة، وجب أنَّ تكون الحال نكرة، وإنَّما قبح الحال من النكرة ، إذا قلت : (جاءَني رجل ضَاحِك) فأجريت (ضاحكاً) نعتاً ل (الرجل)، ثُمَّ لو قلت: (جاءَني رجل ضاحكاً)، فنصبت (ضاحكاً) على الحال، كان معني الحال ومعنى الصفة واحداً ، لأنكٌ قلت: جاءَني رجل ضَاحك، فليس يجب أنْ يكون في حال الخبر ضَاحكا، وكذلك إذا نصبته على الحال ([cxvi]).

اختلف النحاة في عامل الحال المؤكدة، نحو: (زَيدٌ أبوك عطوفاً) .

(وهو الحقُ بيِّناً)، على مذهب:

الاول: مذهب سيبويه، أنَّ العامل في الحال فعل مضمر ، تقديره ، أعرف ذلك أو أحقه، والتقدير، (زيدُ أبوك أحقه عطوفاً) ، ونحو ذلك مَمَّا دلَت عليه الحال، فيكون فيها توكيد للخبر ب (أحق وأعرف) كتوكيده باليمين ، فإذا قلت : (أنا عبد الله معروفاً) وكأنَّك قلن: لا شك فيه، أَعرفه ، أَحقه [cxvii].

الثاني : مذهب ابن خروف؛ أَنَّ العامل هو المبتدأ، لتضمنه معنى تنبه [cxviii].

الثالث : المذهب المنسوب على الزجَّاج؛ أنَّ العامل هو الخبر ، لكونه مؤولاً بمسمىً ، نحو : (أنا حاتم سخياً)[cxix].

الرابع : مذهب ابن خلدون [cxx]: التفصيل فإن كان ما قبل الحال صالحاَ للعمل ، نحو : (هو أبوك عطوفاً) ، و (وهو الحق مصدقاً) ، كان العامل هو (الأب) و (الحق) ، لأَنَّ (الأب) و (الحق) صالحان للعمل ، فلا حاجة إلى تكلَف إضمار بعدها ، وقال ابن مالك :

والحالُ إنْ يَنْتَصَب يفعل صُرِّفَ أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهتْ الصَرْف

فجَائزُ تَقَدِيمَة كمُسرِعاً ذَا رِاْجلٍ وَمُخْلِصَا زَيدٌ دَعَا

والعامل هو فعل أو صفة [cxxi].

المسألة الخامسة : المستثنى :

قال النحاس: (إذا استثنيت (إلاَّ(وكان أول الكلام موجباَ ، نصبت المستثنى ، كقولك : (قامَ القومُ إلا زيداً ، ومَرَرْتُ بهم إلا عمراً) ، وإذا استثنيت ب (ما عدا) و (ما خلا) و (ليس) و (لا يكون) ، نصبت الاستثناء في الموجب والمنفي ، كقولك (قتمَ القومُ ما خلا زيداً ، وما عدا زيداً، وليس يكراً ، وما قامَ القوم ما خلا زيداً) [cxxii].

قال العبكري في تصريف المستثنى : هو استفعال من (ثنيت عليه) أيْ: عطفت والتفت ، لأَنَّ المخرج لبعض الجملة منها عاطف عليها باقتطاع بعضها من الحكم المذكور وحده إخراج ما لولا إخراجه يتناوله الحكم المذكور.

وأصل أدوات الاستثناء (إلاَّ) لوجهين :

أَحدهما : أَنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.

الثاني : أَنَّها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط ، وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها ويستعمل في أبواب أواخر [cxxiii].

وممَّا قام مقام (إلاَّ) من الأَفعال (ليس ، ولا يكون) و (عدا) ، وما بعدهن منصوب ، وإنمَّا دخلت هذه الأفعال في الاستثناء لما فيها من معنى النفي ، وما بعدها (ليس ، ولا يكون) خير لهما ، كقولك : (ما قامَ القومُ ليس زيداً) ، أيْ : ليس بعضهم زيداً والضمير هَهُنَا يوجد على كل حال لأَنهُ ضمير (بعض) و(لا يكون) اسمها مظهراً هنا للاختصار و (لان) ك (إلاَّ) في أَنَّهُ ليس بعدها سوى المنصوب ، وذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها .

وأَمَّا (ما عدا) و (ما خلا) فأفعال كلها لأَنَّها صلات ل (ما) ولا تكون الحروف صلة والفاعل فيها مضمر وموضوع (ما) وصلتها حال ، كقولك : (قامَ القومُ ما عدا زيداً) أيْ : عدوَ (زيد) والمصدر هنا حال ، أيْ : متجاوزين زيداً[cxxiv].

وقال ابن السَّراج : المستثنى يشبه المفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل ، وبعد تمام الكلام ، نقول : (جاءني القوم إلاَّ زيداً) فجاءني القوم كلام تام ، وهو فعل وفاعل فلو يشبه جاز أتذكر (زيداً) بعد هذا الكلام يغير حروف الاستثناء ما كان إلاَّ نصبا ، لكن لا معنى لذلك إلاَّ يتوسط شيء آخر ، فلما توسطت (إلاَّ) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلاَّ، فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيداً من القوم فهو بعضهم ، فنقول على ذلك : (ضرْبتُ القومَ إلاَّ زيداً ، ومررْتُ بالقوم إلا زيداً) فكأَنَك قلت في جميع ذلك ، أستثني (زيداً) فكل ما أستثنيه (بإلاَّ) بعد كلام موجب فهو منصوب([cxxv]).

وذكر سيبويه أنَّ (عدا ' وخلا) فلا يكونا صفة ، ولكن فيهما إضمار كما كان في (ليس) ، و (لا يكون) وذلك قولك : (ما أتاني أحد خلا زيداً ، و أتاني القوم عدا عمراً) فإنَّ أدخلت (ما) على عدا وخلا ' قلت : (أتاني القومُ ما عدا زيداً ، و أناني القوم ما خلا زيداً) (فما) هنا اسم ، وخلا وعدا ، صلة له ، قال : ولا توصل إلاَّ بفعل ([cxxvi]).

اختلف النحويون في عامل نصب المستثنى خلافاً طويلاً ، وتشعبت أقوالهم وتعددت آراؤهم ، واختلفت نسبة المذاهب إلى النحويين حتى قال السيوطي :

(ولم يترجح عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف)([cxxvii]).

ومن أهم أقوالهم:

الأول : أنَّ المستثنى منصوب بالفعل أو مضاه بوساطة (إلاَّ) ، وهو قول السيرافي ([cxxviii])، ونسبة ابن الأنباري للبصريين[cxxix]ونسب لسيبويه [cxxx].

الثاني : أنَّ الناصب هو (إلاَّ) نفسها ' واختاره ابن مالك ، ونسبة للمبّرد وسيبويه ، وقال : (وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشّراح لكتابه)([cxxxi]).

الثالث : أنَّ الناصب (استثنى) مضمر ، وهو قول المبّرد ([cxxxii])، وقد اختلف (النقل عنه في هذه المسألة ، إذْ نقل عنه كثير من النحويين أنَّ الناصب هو (إلاَ) نفسها ([cxxxiii]).

من خلال ما ذُكر فالنْحاس يوافق ابن مالك ، والمبّرد ، وسيبويه في عامل النصب المستثنى .

المخطوطات :

قال النحاس : (حروف الخفض هي : من ، وإلى ، وفي ، وأَعلى ، وأَسفل ، وخلف ، وقدام، ووراء ، وأمام ، وفوق ، وتحت ، ووسط ، وبين، وحذاء ، وتلقاء، و إزاء ، و قرب ، و عند ، و مع ، وقبل ،و بعد ، وحول ، و حسب ، و مُذْ ، ورُبَّ، وكل ، وبعض ، ومثل ، وشبه ،وذو، وذات ، وذوات ، وويل ، و ، و ويح ،ويس ، وحاش ، وخلا ، وسوى ، وما بال ، وما شان ، ومعاذ ، ولدي ، ولدن، وكم في الخبر ، وحتى على الغاية ، والواو بمعنى رُبَّ ، والكاف الزائدة ، واللام الزائدة ، وحروف القسم وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، وقال : أعلم أنَّ هذه الحروف

تخفض ما بعدها ، نقول من ذلك : كتبت إلى زيد ، ومررْتُ بزيدٍ ، وإذا أضفت اسماً إلى اسم ، فالتالي مخفوض بالإضافة ، نقول : غلامُ زيدٍ ، وفرس عمرو)([cxxxiv]).

وحروف الخفض عند النحاة ؛ عشرون حرفاً وهي : (من ، إلى ، حتَّى ، خلا ، حاشا، عدا، في ، عن ، على ، مُذ، رُبَّ ، اللام ، كي ، واو ، تاء ، الكاف ، الباء ، لعل ، متى).

ويجرَّ الاسم في ثلاثة مواضع : أنْ يقع بعد جرف الجرّ، نحو : (كتبْتُ بالقلم)، وأنْ يكون مضافاً إليه ، نحو : (هذا كتابُ التلميذِ) ، وأن يكون ثابتاً للمجرور ، نحو: (مررْت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ)([cxxxv]).

والجرَّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين ، فالجرّ إنَّما يكون بالإضافة ، وليست الإضافة هي العاملة للجرَّ ، وإنَّما هي المقتضيه له ، والمعنى بالمقتضى ها هنا أَنَّ القياس يقضي هذا النوع من الإعراب ، لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول ' فيتميّز عنهما ، إذّ الإعراب إنَّما وُضع للفرق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجرّ ، أو تقديره ، فحروف الإضافة ؛ لأَنَّها تضيف معنى الفعل الذي هو صلته إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها معنى الفعل ؛ إيصاله إلى الاسم ، فالإضافة معنى وحروف الجرَّ لفظ ، وهي الأداة المحصلة له ، كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول به ، والفعل أداة محصلة لهما ، فالمقتضى غير العامل([cxxxvi]).

و سُميت (حروف الجرّ) بذلك لأَنَّها تجرّ معاني الأفعال إلى الاسماء ، وحقيقة الأمر أَنَّها سُميت ب (حروف الجرّ) لأَنَّها تحمل الجرّ فيها تدخل عليه ، كما سُميت بعض الحروف ب (حروف الجزم) أو حروف النصب)([cxxxvii]).

وحروف الجرّ من حيث الوضع ، تكون على أربعة صور هي :

الأول : ما وُضع على حرفٍ واحد ، خمسة حروف : (الباء ، واللام ، الكاف ، الواو ، التاء) .

الثاني : ما وُضع على حرفين ، أربعة حروف : (من ، عن ، في ، مُد).

الثالث : وما وُضع على ثلاثة أحرف ، ثلاثة : (إلى ، على ، مُنْذ).

الرابع : ما وُضع على أربعة أحرف ، الحرف (حتّى) ([cxxxviii]).

أمَّا حروف الجرّ من حيث اختصاصها بمجرورها ؛ فمنها ما هو مختص بجر الاسم الظاهر ، ومنها ما هو مختص بجرّ الظاهر والمضمر ، فالمختص يجرّ (الظاهر ؛ سبعة حروف ، هي : (مُنْذ ، مُذْ ، حتَّى ، الكاف ، الواو ، وربَّ ، التُّاء) ، وهذا القسم من الحروف اختصاصه حسب الآتي :-

1- ثلاثة أحرف ، وهي : (حتّى ، الكاف ، الواو) ، لا يختص بظاهر بعينه ، كقوله تعالى : ((حَتَّى مَطلع الفجر))([cxxxix])، وقولة : ((ليْسَ كمثلهِ شيء))([cxl]) ، وقوله : ((والطَّورِ))([cxli]).

2- حرفان مختصان بجرَّ ألفاظ الزَّمان ، وهما : (مُذْ ، ومُنْذ) ، فإذا كان الزَّمان حاضراً ؛ كانا بمعنى (في) ، نحو : (ما رأيته مُنذ يومنا) ، أيْ : من يوم الجمعة.

3- حرف مختص بجرّ الاسم النكرة ، وهو (رُبَّ) ، نحو : (رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته).

4- حرف مختص يجرّ لفظيَّ (الله) والرب ' وهو التاء ، كقولة تعالى : ((وتاللهِ لأَكيدَنَّ أصنامكم)[cxlii] وقولهم : (رَبَّ الكعبة) .[cxliii].

وأمَّا ما اختصّت بجرّ الظاهر والمضمر ، فهو سبعة حروف أيضاً ، وهي : (من ، إلى ، عن ، على ، في ، الباء ، اللام) [cxliv].

فمثال (من) ، قوله تعالى :

((ومنك ومن نُّوح))[cxlv]

ومثال (من) ، قوله تعالى : ((إلى الله مرجعكم))[cxlvi]

ومثال (عن)، قوله تعالى : ((طبقاً عن طبقٍ))[cxlvii].

ومثال (على) ، قوله تعالى : ((وعليها وعلى الفلك تُحملون))[cxlviii].

ومثال(في)، قوله تعالى : ((وفي الأرض آياتٌ للمُوقنين)[cxlix].

ومثال (الباء) ، قوله تعالى : ((أمنوا بالله)).[cl].

ومثال (اللام) ، قوله تعالى: ((لله ما في السموات)) [cli].

وأما الإضافة فهي إسناد اسم إلى آخر بأن نجعل الثاني من تمام الأول ، ويحذق من الاسم المراد إضافته الأتي:

1 – التنوين : نحو :(كنابُ زيدٍ) ، و (كتابُ) حُذف منه التنوين لأَنَّهُ أُضيف إلى (زيد)[clii].

2- نون التنبيه ، أو ما ألحق بها : كقوله تعالى :(تبت يداَ أبي لهب وتبَّ)) [cliii]، فلأصل : (يدان) ، فحُذفت نون التثنية للإضافة.

3-نون جمع المذكر السالم ، وما أُلحق به : كقوله تعالى :((والمُقِيمي الصلاة))[cliv]، ف (المقيمي) ، جمع (مقيم) ، جمع مذكر سالم ، والأصل : (المقيمين) ، فحُذفت نون الجمع للإضافة .

من خلال ما ذُكر نجد النحاس قد أضاف لها الظروف ، وهو بهذا قد أدخل في المخفوضات؛ حروف الجرّ الأصلية، والزائدة بقسم أو لغيره ، والاسماء المبهمة اللازمة للإضافة ، والظروف الملازمة للإضافة ' بغرض توضيح مواضع خفض الاسم، ونجده لم يتطرق إلى الجرّ بالتبعية، بل اكتفى بذكر الجرّ بالحرف والإضافة.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أَشرف خلق الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان : المواقف النحوية لأبي جعفر النحاس في كتابه (التفاحة في النحو) ، وقد تمت من خلالها استعراض المواقف النحوية التي كان لأبي جعفر النحاس رأي واضح فيها ، وبعد الدراسة والمناقشة توصل الباحث إلى النتائج الأتية:

1- أظهرت الدراسة أنَّ أَبا جعفر النحاس لم يكن ناقلاً فقط ، بل كانت له مواقف نحوية واضحة بخلاف متابعته للبصريين والكوفيين ، فإنَّه تميَّز بمذهبه النحوي من خلال تفّرده بمجموعة من الآراء التي لم يتابع فيها أحد .
2- جمعه للأدوات العاملة حروفاً كانت أَم أَفعالاً أَم أسماء نحن عنوان (حروف) .
3- إطلاقه تسمية (حروف الرفع) على كل كلمة يقع بعدها الاسم مرفوعاً مهما كان نوع الكلمة ومعناها.
4- تجويزه إبدال بعض حروف الخفض من بعض مثل : (فلان بمكةِ أَو في مكةِ).
5- تفرّده ببعض المصطلحات الخاصة به ، يتمثل ذلك في خلطه بين آرائهم ، حيث استعمل مصطلح (الجرّ والخفض) ، ومصطلح (المضارع والمستقبل) في المرفوع الواحد.
6- عدم إيراد الشواهد النحوية في كتابه.
7- بُعده عن الخلافات النحوية.

المصادر والمراجع :

---

[i] السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، بغية الوعاه في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق الأستاذ محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط1 ، 1383هـ. 1964م ، ج1،،ص362.

[ii] القفطي ، جمال الدين الحسَّن علي بن يوسف ،أنباه الرَّواة على أَنباه النحاة – تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، مؤسسه الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1، 1406هـ-1982م ، ج1 ، ص 136

[iii]الأنابكي ، جمال الدين أبي المحاسن بن تعزي بردي ، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة. المؤسسة المصرية للطباعة ، ج1، ص300 .

(4)الذهبي : شمس الدين محمَّد بم أحمد بن عثمان ، سير أعلام النبلاء ، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة ، الرسالة ، ط3 ،1405هـ-1985م ، ج1، ص 401

[v]ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الله الأنباري ، ابو البركات ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي ،مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط3، 1985م ،ج1، ص 235.

[vi] النحاس ، أحمد بن محمَّد بن اسماعيل ، شرح القصائد التسع الطوال ، تحقيق أحمد خطاب العمر، ط1، 1393هـ، 1973م، ج1، ص13

[vii] أحمد أمين ، ظهر الاسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج1، ص171.

[viii] النحاس ، معاني القرآن ، محمَّد على الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1، 1409هـ،ج،1ص11

[ix] المرجع نفسه ، ج1، ص11

[x] ابن الانباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 1ج،ص45.

[xi] النحاس ، معاني القرآن ، ج1،ص16

[xii]الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك عبد الله، الوافي بالوفيات ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت ،1420هـ –2000م،ج7، ص237 .

[xiii] النحاس ، إعراب القرآن ، وضع حواشيه وعلق عليه ، عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العملية ، بيروت ، ط1، 1421هـ، ج1، ص14

[xiv] المصدر نفسه،ج1، ص25

[xv] الزبيري ، محمّد بن الحسن عبد الله بن مذحج الأندلسي ، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، ط2، (د ت) ، ج1، ص150

[xvi]القفطي، أنباه الرَّواة على أنباه النحاة، ج1، ص172.

[xvii] الزبيري، طبقات النحويين واللغويين ، ج1، ص172.

[xviii] ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ، وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزمان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط1، 1900م ، ج1، ص82

[xix] الزبيري ، طبقات النحويين واللغويين، ج1، ص335

[xx] القفطي ، أنباه الرواة على أَنباء النحاةّ، ج3، ص186.

[xxi] ابن الفرضي ، عبد الله بن محمّد بن يوسف ، تاريخ علماء الأندلس ، تحقيق السيد عزت العطّاء الحسيني مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط2، 1988م ج2، ص81

[xxii] ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، ج2، ص287

[xxiii] ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن يوسف ، غاية النهاية في طبقات القرّاء ، مكتبة الخانجى، مصر ، 1923م، ج11، ص597.

[xxiv]السيوطي ، بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص542

[xxv] الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج15، ص402

[xxvi] السيوطي ، بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ،ج1،ص362

[xxvii]الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج15 ، ص405

[xxviii] السيوطي ،بقية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص363

[xxix] ابن خلكان ، وفيات الأعيان ،ج1، ص100

[xxx] المصدر نفسه، ج1، ص101

[xxxi] الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله الرومي ، معجم الأدباء ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط1، 1414هـ -1993م ، ج4، ص288

[xxxii] اليافعي، عبد الله بن أسعد بن علي ، مرآة الجنات وعبرة اليقظان ، تحقيق المنصور ، ط1، (ب ت) ج1، ص113

[xxxiii] النحاس ، شرح القصائد التسع الطوال ، ج1، ص21

[xxxiv] القفطي ، إنباه الرّواة ، ج3، ص137

[xxxv] المصدر نفسه ، ج1،ص103

[xxxvi] النحاس ، إعراب القرآن ، ج1، ص27

[xxxvii] الدكتور أحمد مختار عمر ، البحث اللغوي عند العرب ، كلية الآداب ، ط2، 1396هـ-1976م، ص13.

[xxxviii] القفطي ، إنباه الرَّواة ،ج1، ص93

[xxxix] النحاس ، التفاحة في النحو ، تحقيق كوركيس عوَّاد ، مطبعة المعاني ، بغداد ،ط1، ، 1965م،ص13

[xl] المصدر نفسه، ص17

[xli] حاجي خليفة ، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون ، تحقيق محمد شرف الدين رفعت ، دار صادر بيروت ، ص426

[xlii] البغدادي ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لبات العرب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة ، 1979م ، ج1، ص9

[xliii] النحاس، التفاحة في النحو ، ص17

[xliv] ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب والثقافة ، الكويت ، ج1، ص32.

[xlv] الجياني ، محمَّد بن عبد الله بن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري ، ط1، (ب ت) مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، ص42

[xlvi] ابن آرجووم ، مجمَّد بن عبد الله داؤود الصنهاجي ، متن الآرجرومية ، دار العميص ، ط1، 1998م، ص10

[xlvii] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد ، المفصل في صنغة الأعراب ، تحقيق محمد بو مهم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط1، 1993م ، ج1، ص38

[xlviii] أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي، تحقيق حسين شاذلي فرهود ن كلية الآداب ، جامعة الرياض ،ط1389،1هـ-1969م ، ج1، ص62.

[xlix] هو خلف بن حيَّان الأحمر ، المتوفي سنة 180هـ، خزانة الأدب ، ج5، ص350

[l] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فوَّز الشعاد ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1419هـ -1998م، ج1، ص103

[li] هو محمد بن محمَّد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون ، المتوفي سنة 649هـ، الزركلي ، الأعلام ، ج7، ص257

[lii] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2، 1427هـ-2004م،ج1، ص511

[liii] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص21

[liv] ابن هشام ، جمال الدين محمد بن يوسف ، متن شرح شذود الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق عبد الغني الدفد ، الشركة المحدودة للتوزيع ، سوريا ، ج1، ص191

[lv])سورة البقرة ، الآية (70.)

[lvi] ابن هشام ، شرح شذود الذهب ، ج1، ص192.

[lvii])سورة الأنعام ،الآية (70

[lviii] ابن جني ، اللمع في العربية ، ج1، ص 23،26

[lix] العكبري، أبو القاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب ،تحقيق دكتور عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط1، 1416هـ-1995م ، ج1، ص157

[lx] المصدر نفسه ، ج1، ص157

[lxi] نفسه ، ج1، ص160

[lxii] سورة يوسف ،الآية (65.)

[lxiii] سورة يوسف ، الآية (75.)

[lxiv] الجيابي، شرح الكافية، ج2، ص602-608

[lxv] النحاس ، التفاحة ، في النحو ، ص23

[lxvi] ابن السَراج ، أبو بكر محمد السري بن سهل ، الأُصول في النحو ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسه الرسالة ، لبنات ، ج1،ص 58،63.

[lxvii] سيبويه ، عمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخاني ، ج2، ص35

[lxviii] ابن هشام ، شرح شذور اذهب ، ج1 ،ص174

[lxix] العبكري ، الباب في علل البناء والإعراب ، ج1، ص125.

[lxx] الخوارزمي، التخمير، ج1، ص255

[lxxi] الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ج1،ص221

[lxxii] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص18

[lxxiii] أبو حّيان الأندلسي ، أَنير الدين محمد بن يوسف ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور حسَّن هنداوي ، دار القلم دمشق، ط1، ج4، ص115

[lxxiv] المصدر نفسه، ج4، ص116

[lxxv] ابن عقيل ، بهاء الدين بن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ط1، 1405ه ،ج1، ص248

[lxxvi] أبو حَّيان الأندلسي ، تذكرة النحاة ، تحقيق عفيف عبد ارحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1، 1986م،ج1، ص730

[lxxvii] أبوحيَّان الأندلسي ، ارتشاف الضر ب من لسان العرب ، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمَّد ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ج2 ، ص72

[lxxviii] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص18

[lxxix] الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ج1،ص48

[lxxx] ابن يعيش ، يعيش بن يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا ، شرح المفضل ، بيروت ، ط1، 1422ه –2011م، ج1، ص254

[lxxxi] ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة، ط11 ،1383ه،ج1، ص147

[lxxxii] ابن الشراج ،الأصول في النحو ، ج1، ص95

[lxxxiii] الزجاجي ، مجالس العلماء ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخارنجي ، القاهرة ، ط1420،3ه–1999م ،ص122

[lxxxiv] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص16

[lxxxv] ابن الشراح ، الأصول في النحو ، ج2، ص146

[lxxxvi] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، الجمل في النحو ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط، 1416هـ -1995م ،ح1،ص180

[lxxxvii] أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، ج1، ص23

[lxxxviii] أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ج1، ص169

[lxxxix] السيوطي ، همع الهوامع ، ج1، ص164

[xc] المصدر نفسه،ج1، ص274

[xci] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص21

[xcii]) سورة الكهف ، الآية (110

[xciii] الزمخشري ، المفضل في صنعة الإعراب ، ج1، ص389

[xciv] ابن الوراق ، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ، علل النحو ، تحقيق محمود جاسم محمّد الدرويش ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط1، 1420هـ-1999م ، ح1، ص216

[xcv] خلف الأحمر ، مقدمة في النحو ، ص106

[xcvi] سورة الأنبياء الآية).(108(

[xcvii] النحاس ،التفاحة في النحو ،ص23

[xcviii]) سورة الضحى ،الآية ، (9

[xcix] السيوطي ، همع الهوامع ، ج2، ص9

[c] السيوطي ، همع الهوامع ج2، ص10

[ci] الزبيري ، ائتلاف النصرة في اختلاف الكوفة والبصرة ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الحباني ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1، 1407هـ، 1987م، ج1/ ص34

[cii] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين) ، المكتبة العصرية ، ط1، 1424هـ-2003م، ج1، ص66

[ciii] المصدر نفسه ، ج1،ص67.

[civ] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص25

[cv] العكيري ، الباب في العلل البناء والإعراب ، ج1، ص729

[cvi] المصدر نفسه ،ج1، صس730.

[cvii] السيوطي ، همع الهوامع ، ج1، ص171

[cviii] ابن هشام ، اللمحة اللغوية في علم اللغة العربية ، تحقيق دكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ط1، 1397هـ-1977م ، ج1،ص101

[cix] السيوطي ، همع الهوامع ، ج1، ص17

[cx] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص24.

[cxi] ابن جني ، اللمع في اللغة العربية ، ج1، ص55،56

[cxii] المصدر نفسه ، ج1، ص56

[cxiii] ابن الشراح ، الأُصول في النحو ،ج1، ص245

[cxiv] ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ج1، ص245

[cxv] النحاس ، التفاحة في النحو ، ج1، ص371

[cxvi] ابن الوراق، علل النحو ، ج1، ص371

[cxvii] سيبوية، الكتاب ، ج2، ص78

[cxviii] نجم الدين ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، حققها ، وضبط غريبها ، وشرح مبهمها ، محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1395هـ -1975م، ج، ص689.

[cxix] الزمخشري ، شرح المفضل ، ج1، ص78

[cxx] ابن مالك ، محمد ابن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، 1410هـ-1990م، ج2، ص357

[cxxi] ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين بد المحمود ، دار الطلائع والتوزيع والتصدير ، القاهره. 2009م،ج2، ص269

[cxxii] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص26

[cxxiii] العكيري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج1، ص 302، 305

[cxxiv] المصدر نفسه ، ج1، ص 308

[cxxv] ابن الشراح ، الأصول في النحو ، ج1، ص281

[cxxvi] سيبوية ، الكتاب ، ج1، ص 376.

[cxxvii] السيوطي ، جمع الهوامع ، ج2، ص253

[cxxviii] ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، ج2، ص254

[cxxix] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1، ص261.

[cxxx] أبو حيَّان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ج2، ص505

[cxxxi] ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ج2، ص276

[cxxxii] المبّرد ، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماني الأزدي ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عطيمة، عالم الكتب ، بيروت ، ج4، ص39

[cxxxiii] ابن مالك ، تسهيل الفوائد ، ج2، ص276

[cxxxiv] النحاس ، التفاحة في النحو ، ص26

[cxxxv] الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ح2،ص123

[cxxxvi] المصدر نفسه ، ج2، ص123

[cxxxvii] ابن الوراق ، علل النحو ج1، ص206

[cxxxviii] ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ج1، ص251

[cxxxix] سورة القدر ، الآية(5)

[cxl]) سورة الشورى ، الآية (11)

[cxli] سورة الطُّور ، الأية (1)

[cxlii]) سوة الأنبياء ،الآية (57

[cxliii] رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ، ج1، ص354

[cxliv] الأزهري ، خالدين عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1421هـ-200م، ج1، ص633

[cxlv]) سورة الأحزاب ، الآية (7)

[cxlvi] سورة المائدة، الآية (48)

[cxlvii])سورة الانشقاق ، الآية (19)

[cxlviii] سورة غافر، الآية (80)

[cxlix]) سورة النساء ، الآية (175)

[cl]) سورة الذاريات ،الآية (20)

[cli]) سورة البقرة، الآية ()284

[clii] الزمحشري ، المفضل في صنعة الإعراب ، ج2، ص126

[cliii]) سورة المسد، الآية (1)

[cliv]) سورة الحج ، الآية (35)